صندوق دعم المتضررين من الزلازل يكلف وزارة الأشغال التدقيق في تكاليف بناء الوحدات السكنية

١٣٤ مليار ليرة من الدعم المقدم حتى نهاية أيلول يشمل ١٣٨٦ متضرراً ما يشكل ٨٦ بالمئة من الطلبات المقدمة

| الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء محمد غازي الجلالي خلال ترؤسه اجتماع مجلس إدارة الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال أن تجربة إحداث الصندوق هي تجربة رائدة في إدارة الأزمات، تعطي رسالة واضحة حول الاستجابة المنهجية والمخططة لآثار الكارثة، ليس فقط من منظور إغاثي فحسب، بل من منظور تنموي اقتصادي واجتماعي يلحظ معالجة الآثار المكانية لكارثة الزلزال من حيث ضمان استقرار المتضررين في مناطق سكنهم ومزاولة نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي بما يكفل استئناف حياتهم الطبيعية بأسرع وقت.

وناقش المجلس مطولاً موضوع عدم توافر النسبة المطلوبة من المالكين في بعض المقاسم المهدمة بسبب الزلزال والمحددة بـ75 بالمئة من المالكين في كل مقسم وذلك بهدف المباشرة بإجراءات منح التراخيص وصرف التعويضات وإعادة بناء الأبنية المهدمة.

حيث استعرض مجلس إدارة الصندوق أهمية توفر النسبة المذكورة من المتضررين في كل مقسم حفاظاً على الملكية الخاصة للمتضررين بكل شفافية من جهة وضرورة المباشرة بإعادة بناء المقاسم المتضررة حيث لا تتوافر هذه النسبة، وحرصاً على مصلحة المتضررين من جهة وعلى الهوية البصرية للمكان من جهة أخرى، وانطلاقاً من الحرص على عدم بقاء المقاسم المهدمة على واقعها الحالي لسنوات طويلة بسبب عدم حضور بعض المتضررين، وهذا ما سيشكل عرقلة لجهود صرف التعويضات للمتضررين الموجودين، وكذلك الحيلولة دون إعادة إعمار الأبنية المتضررة ما يشكل ضرراً مادياً ومعنوياً.

كما كلف مجلس إدارة الصندوق وزارة الأشغال العامة والإسكان التدقيق في تكاليف بناء الوحدات السكنية المخصصة للمتضررين والتأكد من سلامة الإجراءات من النواحي القانونية والمالية ولاسيما في ضوء السلف المالية الكبيرة التي تم منحها للجهات المعنية لدى الوزارة للمباشرة بأعمال البناء، وذلك بهدف ضبط التكاليف وتلافي أي فروقات أسعار لاحقاً قد تتسبب بأعباء مالية إضافية سواء على المتضررين أم على مالية الصندوق.

وأكد المجلس أن الدعم والتسهيلات المقدمة للتعويض على المتضررين من الزلزال يجب ألا تتم على حساب كفاءة وشفافية الإجراءات القانونية والمالية والمحاسبية.

وقدم مدير الصندوق فارس كلاس عرضاً حول نتائج العمل المحققة حتى نهاية شهر أيلول الماضي، حيث بلغ الدعم المالي المقدم 134 مليار ليرة سورية ويشمل 1386 متضرراً من الشرائح /A–B–C/ من أصل /1917/ متضرراً تقدموا بطلب الحصول على الدعم، ما يشكل /86/ بالمئة من الطلبات الواردة إلى الصندوق، مشيراً إلى الإجراءات التي تم اتخاذها وتشمل البدء بعملية التدقيق الخارجي للعام 2024 من قبل مكتب متخصص واعتماد الإستراتيجية المعدلة للصندوق بعد إضافة الشريحة /C/ بنوعيها C. Bg C. A وتمييز الحالة الخاصة للشريحة CB ممن يملكون منازل ريفية، بالإضافة إلى التحديث الدوري للبيانات على النظام المؤتمت لضمان دقة المؤشرات للشريحة /C/ تحديداً.

يُذكر أن مهمة الصندوق تتمثل في تقديم الدعم المالي للمتضررين من الزلزال بهدف مساعدتهم على تجاوز الضرر الجسدي أو المعنوي أو المادي اللاحق بهم حسب المعايير المعتمدة.

البيان فرصة ذهبية للحكومة لإعادة الثقة مع الشعب

سيروب: لا نريد بيانات تحمل وعوداً عائمة وفضفاضة

على البيان أن يأخذ في الاعتبار عدداً كبيراً من العائدين إلى سورية من لبنان وتركيا

| جلنار العلي

اعتبرت الأستاذة في كلية الاقتصاد الدكتورة رشا سيروب أن كل البيانات الوزارية السابقة هي عبارة عن مجموعة من الوعود العائمة والفضفاضة خالية من أي مستهدفات واضحة أو أرقام يمكن القياس عليها.

وأوردت سيروب في محاضرة لها أقامتها جمعية أصدقاء دمشق أمس بعنوان «ماذا يجب أن يتضمن البيان الوزاري للحكومة؟» بعض ما تضمنته البيانات السابقة مثل عنوان تحسين مستوى معيشة المواطنين الهاجس الأهم للعمل الحكومي من خلال تخفيض تكاليف المعيشة، لكن الواقع كان خلاف ذلك، فوفقاً لبرنامج الغذاء العالمي ارتفعت سلة الغذاء المرجعية أربعة أضعاف خلال عامي 2022–2024، وأن وسطي دخل الفرد لا يشكل 10 بالمئة من إنفاق الأسرة، كما تضمنت تلك البيانات عنوان المساهمة بتخفيف البطالة، علماً أن معدلات البطالة ارتفعت إلى 23,7 بالمئة في العام الأول لتولي الحكومة السابقة الوزارة رغم انخفاض قوة العمل بنسبة 4,35 بالمئة، كما ورد في تلك البيانات دعم الإنتاج المحلي بدءاً من المشروعات المتناهية الصغر مروراً بالصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى المشروعات والاستثمارات الكبيرة، والإسراع بإصدار قانون جديد لهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لم يتم تعديل القانون بالواقع، وحافظت الحكومة السابقة على منح المزايا لمصلحة المشروعات والاستثمارات الكبيرة.

كما نصّت الحكومة السابقة في بيانها الوزاري على أنها ستستخدم أدوات السياسة النقدية التي تتلاءم مع متطلبات المرحلة بناءً على معطيات الواقع الاقتصادي، بما يمكّن من الاستمرار في تخفيف حدة تقلبات سعر الصرف للحفاظ على القوة الشرائية لليرة السورية، ولكن في الواقع انخفض سعر الصرف الرسمي على مدار أربع سنوات 900 بالمئة، أي من 1250 ليرة إلى 12500 ليرة، معتبرة أن كل ما ذكر هو أمثلة تبيّن افتقار البيان الوزاري إلى الأرقام، وغياب الأهداف الكمّية القابلة للقياس، وخلوه من آليات واضحة لمتابعة تنفيذ البرامج والمشروعات والمساءلة، كما أن النهج المتبع سابقاً يعكس غياب الإرادة الحقيقية للإصلاح ويقوّض الثقة بين الحكومة والشعب.

أهم الإشكاليات

وفي سياق متصل، أشارت سيروب إلى أن أهم الإشكاليات التي يعاني منها الاقتصاد السوري هي: الفقر وانعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني أكثر من 80 بالمئة من السوريين من الفقر، و90 بالمئة من انعدام الأمن الغذائي، علماً أن الفقر وانعدام الأمن الغذائي هما التحدي الأعظم الذي يواجه الحكومة الجديدة ومتطلب لا غنى عنه للتنمية المستدامة، كما يعاني الاقتصاد من هجرة الكفاءات والشباب حيث يوجد شخص واحد من كل خمسة لاجئين في العالم هو سوري، فالهجرة المستمرة عادة ما تكون بمنزلة أعراض لمشكلة وليست سبباً، لأنها تسلط الضوء على رغبة ملايين السوريين في الحصول على نوعية حياة أعلى . سعياً وراء تعليم أفضل، وفرص عمل تلائم مؤهلاتهم، ورعاية صحية، أو ببساطة مكان أكثر أماناً للمستقبل.

مشكلات عدة

كما رأت سيروب أن ملف الإسكان في سورية يعاني من مشكلات عدة، فمع وجود الملايين من السوريين النازحين داخلياً، ومع الحرب الحالية على لبنان التي أدت إلى دخول أكثر من 400 ألف سوري عائد ووافد لبناني، علماً أن الرقم الحقيقي أكبر من ذلك إذا ما أضفنا الداخلين إلى سورية عبر المعابر غير النظامية، وأيضاً فإن إعادة النظر بالجنسية التركية الممنوحة للسوريين، قد تجبر ما يقارب نصف مليون سوري على العودة، كل هذا سيزيد من فجوة السكن الناتجة عن الفرق بين العرض والطلب، لذا فإن توفير السكن بأسعار معقولة وإعادة الإعمار يشكل أولوية، خاصة أن تكلفة الحصول على سكن تشكل 60–70 ضعف دخل الفرد السنوي.

واعتبرت سيروب أن هذا البيان هو فرصة ذهبية للحكومة لإعادة بناء الثقة مع الشعب، فعلى اعتبار أن نجاح أي حكومة يعتمد على قدرتها على تحقيق تطلعات الشعب، فإن البيان الوزاري يشكل اختباراً حقيقياً لإرادتها في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة المنصوص عنها في الدستور، التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة، لذلك يجب أن يكون من ضمن الأهداف: الحد من الفقر ويجب أن يتضمن البيان هدفاً كمياً واضحاً يبين النسبة المستهدفة لرفع نسبة الأمنين غذائياً وتخفيض معدلات الفقر، وتوضيح السياسات القطاعية التي تحقق هذا الهدف، مثل السياسات الزراعية، وسياسات الاستثمار لتحسين الوصول إلى سبل العيش سواء من خلال الأجور أو إيجاد فرص العمل المدرة للدخل كتحفيز المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وسياسات الائتمان، فضلاً عن الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتطوير نظم الحماية الاجتماعية لدعم أولئك الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم.

إصلاح سوق العمل

كما يجب أن يكون من ضمن الأهداف، بحسب سيروب، إصلاح سوق العمل، فقد انخفضت نسبة المشتغلين من حملة المعاهد المتوسطة والشهادة الجامعية وأكثر إلى أقل من 24,4 بالمئة مقارنة بـ27 بالمئة في عام 2021، لتصبح النسبة الأكبر من المشتغلين هم من حملة الشهادة الابتدائية وما دون والتي شكلت 42 بالمئة من إجمالي المشتغلين، لافتة إلى أن خروج الأفراد المتعلمين من سوق العمل لفترات طويلة يحمّل سورية عبئاً مالياً كبيراً، إذ يؤثر في الإنتاجية الاقتصادية ويعوق عملية التنمية، لذا يجب على الحكومة الجديدة أن تكافح لعكس هذا المد، وهنا يستوجب أن يتضمن البيان بوضوح ليس معدلات البطالة المستهدفة فحسب، بل أيضاً سياسات سوق العمل النشطة التي تساعد العاطلين من العمل في العثور على عمل، والمشتغلين في العثور على فرصة عمل تناسب مؤهلاتهم.

رؤية واضحة

وأشارت إلى ضرورة أن تكون للحكومة رؤية واضحة بعدم تشوه موجات هجرة جديدة من خلال منحهم سبباً للبقاء، وكيفية استقطاب المهاجرين من الأدمغة من خلال توفير فرص عمل تلائم خبراتهم المتراكمة ومستوى معيشة أعلى، والتي دونها سوف يستمر المهنيون ذوو المهارات العالية والكفاءات العلمية في الهجرة أو العزوف عن العمل، وهنا يستدعي سياسات تعليم أكثر مواكبة للتغيرات العالمية، وجعل الأجور أكثر تنافسية، وتنمية القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل بإصلاحات القطاع العام، إضافة إلى الدبلوماسية الخارجية لتعزيز الاتصال مع الشتات، ذلك أن المهاجرين يمكن أن يخلقوا تأثيراً إيجابياً وفوائد اقتصادية على مجتمعاتهم المحلية من خلال التحويلات المالية والاستثمار ونقل وتوطين المهارات.

وأكدت سيروب ضرورة أن يكون من ضمن الأهداف توفير الإسكان، حيث تشهد سورية أزمة إسكان حادة تفاقمت بسبب الحرب، فقد أظهرت الدراسات أن أكثر من 215 ألف وحدة سكنية تعرضت للتدمير الجزئي أو الكلي، كما أدى تراجع الاستثمار في بناء دور السكن بنسبة 50 بالمئة عما كان عليه الوضع قبل الحرب إلى نقص حاد في المساكن الجديدة، وباتت نسبة كبيرة من المنازل لا يستهان بها غير صالحة للسكن، لذلك لا يمكن للبيان أن يغفل عدد الوحدات السكنية التي يجب توفيرها بأسعار معقولة للأسر ذات الدخل المنخفض في سنوات ولايتها الأربع، وتصميم برامج إسكان متنوعة لمساعدة الأفراد والأسر في العثور على مساكن ميسورة التكلفة، فيمكن على سبيل المثال إيجاد برامج للإيجار المدعوم، وتقديم الدعم المالي للأسر المتضررة، ومساعدات إصلاح المنزل، ومساعدات لمشتري المنازل لأول مرة، وتقديم قروض إسكان ميسرة وتختلف حسب المنطقة، ويجب إدارتها من الإدارة المحلية.

«المركزي» يصدر قرارات تنظم تعامل منشآت المبيت ومكاتب الطيران بالقطع الأجنبي

قرار يسمح لمواقع العمل السياحي باستيفاء عمولات خدماتها بالقطع الأجنبي

خضير لـ«الوطن»: قريباً تعليمات تنفيذية لتعامل مكاتب السياحة بالقطع الأجنبي

| محمد راكان مصطفى

أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد غازي الجلالي قراراً يقضي بالسماح لمواقع العمل السياحي المرخصة من قبل وزارة السياحة وفق أحكام القانون رقم /2/ لعام 2009 وتعديلاته أثناء ممارسة عملها باستيفاء عمولات خدماتها المحددة بالقطع الأجنبي أصولاً وباستيفاء تكاليف الخدمات السياحية المتوجب تحصيلها بالقطع الأجنبي وفقاً لطبيعة الخدمة أو البرامج السياحية المعلن عنها من قبل هذه المواقع بعد حصولها على الموافقات اللازمة، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام أنظمة القطع الأجنبي النافذة.

قرار يخص منشآت المبيت السياحية

وفي سياق متصل أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم /1360/ بناءً على توصية اللجنة الاقتصادية، متضمناً إلزام جميع منشآت المبيت السياحية بكل درجات التصنيف باستيفاء تكاليف إقامة نزلائها بالليرة السورية للسوريين ومن في حكمهم والعرب والأجانب غير المقيمين من الفئات التالية حصراً: المتعاقدون للعمل مع جهات سورية الذين يتقاضون أجورهم بالليرة السورية حصراً وزوجاتهم وأولادهم دون سن الثامنة عشرة، والفنانون والفنانات المتعاقدون للعمل في الفنادق والنوادي الليلية ممن يتقاضون أجورهم بالليرة السورية، واللاجئون السياسيون الموجودون في سورية، إضافة للمدعوين رسمياً من قبل إحدى جهات القطاع العام أو المنظمات الشعبية أو النقابات المهنية إذا تم تسديد تكاليف إقامتهم من قبل الجهة الداعمة، والأجنبيات المتزوجات من مواطنين سوريين، إضافة للحالات الخاصة التي يصدر بخصوصها قرار من مجلس سورية المركزي.

كما تضمن القرار إلزام المنشآت باستيفاء تكاليف إقامة نزلائها بالقطع الأجنبي «يتم التسديد نقداً» للعرب والأجانب غير المقيمين ممن لا تنطبق عليهم الشروط السابقة والسوريين إذا تم الحجز الفندقي بموجب جواز سفر غير سوري والسوريين والعرب والأجانب المقيمين إذا تم الحجز الفندقي ضمن برنامج سياحي منظم من قبل أحد المكاتب السياحية الخارجية.

وحدد القرار الإجراءات المتوجبة على منشآت المبيت السياحية لغاية تنفيذ مضمون القرار والالتزامات المترتبة عليها تجاه مصرف سورية المركزي.

واستعرض القرار المخالفات المترتبة على منشآت المبيت السياحية لعدم التقيد بأحكام القرار، ومنها مخالفة استيفاء تكاليف إقامة النزلاء المستحقة بالقطع الأجنبي بالليرة السورية بدلاً من القطع الأجنبي بحيث تتم تسوية المخالفة بتصريف ما يعادل 100 بالمئة من قيمة القطع الأجنبي المستوفاة بالليرة السورية خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ تبليغ فرع المصرف بتحقق المخالفة، كما ذكر القرار المترتبة على مستحقة بالقطع الأجنبي بموجب حوالة بدلاً من استيفائها نقداً ومخالفة فتح حساب مصرفي بالقطع الأجنبي لإيداع إيرادات المنشأة لدى أكثر من مصرف وغيرها من المخالفات.

واستعرض القرار الالتزامات المترتبة على المصارف المحلية لتنفيذ أحكام هذا القرار والإجراءات الواجبة عليها واعتماد القرار سعر الشراء في نشرة المصارف والصرافة لشراء القطع الأجنبي من منشآت المبيت السياحية وفق سعر الصرف بتاريخ الشراء على أن تعرض الحالات التي لم ينص عليها في هذا القرار على إدارة مصرف سورية المركزي عن طريق مديرية العلاقات الخارجية.

بيع بطاقات السفر وبطاقات الشحن بالطائرات

كما أصدر مصرف سورية المركزي القرار /1361/ بناء على قرار رئاسة مجلس الوزراء سمح بموجبه ببيع بطاقات السفر وبطاقات الشحن «المخصصة لنقل الأغراض أو البضائع» بالطائرات من قبل شركات الطيران الجوية السورية وشركات الطيران المحلية الخاصة وشركات الطيران العربية والأجنبية والوكلاء المعتمدين لكل شركات الطيران ومواقع العمل السياحي المفوضة من قبل شركات الطيران لتقديم خدمة قطع تذاكر الطيران وبطاقات الشحن.

وألزم القرار الجهات المسموح لها ببيع بطاقات السفر أو الشحن وفق مايلي: بيع بالليرة السورية «بسعر وسطي نشرة المصارف والصرافة بتاريخ الإصدار» لكل من السوريين ومن في حكمهم، العرب والأجانب المقيمون في سورية، بطاقات السفر وبطاقات الشحن التي تتحمل نفقتها الدولة السورية وحصراً على متن الخطوط الجوية السورية.

وألزم القرار ببيع بطاقات السفر أو الشحن بالقطع الأجنبي للعرب والأجانب غير المقيمين وبالبطاقة السفر أو الشحن التي تكون نقطة بداية السفر لها من خارج سورية «بطاقات SOTO» ولجميع المسافرين سواء أكانوا سوريين أم عرباً أو أجانب، وبطاقات السفر أو الشحن المبيعة للسوريين أو العرب أو الأجانب أياً كانت أحوال الإقامة بغاية تنفيذ برنامج سياحي معلن عنه من قبل أحد مواقع العمل السياحي خارج سورية يتم شراؤها من قبل الموقع بشكل مباشر، وبطاقات الوزن الزائد للمسافر وفق التصنيفات المطلوبة.

ونص القرار على الإجراءات المتوجبة على شركات الطيران «أو وكلائها» لغاية تنفيذ مضمون هذا القرار والإجراءات المتوجبة عليها تجاه مصرف سورية المركزي، واستعرض المخالفات المترتبة لعدم التقيد بأحكام هذا القرار والية إجراء التسوية، كما استعرض الالتزامات المترتبة على المصارف المحلية لتنفيذ أحكام هذا القرار.

رئيس اتحاد غرف السياحة السورية طلال خضير أكد لـ«الوطن» أهمية قرار رئيس مجلس الوزراء الذي سمح لمواقع العمل السياحي بالاستفادة من عمولات خدماتها بالقطع الأجنبي.

ونوه بأهمية التعليمات التنفيذية الصادرة عن مصرف سورية المركزي الناظمة لتقاضي القطع الأجنبي في منشآت المبيت، والتعليمات الناظمة لعمل شركات الطيران العاملة في سورية، منوهاً بأهميتها لما تخلقه من سهولة في عمل المنشآت السياحية ومكاتب الطيران، عبر وضع ضوابط واضحة للتعامل بالقطع الأجنبي.

ولفت إلى أن قرار رئيس مجلس الوزراء سمح للمكاتب السياحية بالتعامل بالقطع الأجنبي على اعتبار أن جزءاً من عملها الذي يخص التأشيرات واتفاقيات الطيران الخارجية يصدر بالعملة الصعبة، موضحاً أن البدء بتنفيذ القرار يستوجب صدور قرار من المصرف المركزي لتنظيم آلية العمل بشكل واضح، منوهاً بتعاون ملموس خلال الجلسات والحوارات التي تمت مع مصرف سورية المركزي بهذا الموضوع، مضيفاً: من المتوقع صدور التعليمات خلال أيام، وبصدور هذه التعليمات يكون قد تم تنظيم العمل في كل القطاعات ومواقع العمل السياحي في الجانب المتعلق بالتعامل بالقطع الأجنبي وتسديده، وتوضيح التزاماتها بشكل دقيق.

وأشار رئيس الاتحاد إلى جود أكثر من ألف موقع عمل سياحي في السوق المحلية، موزعة بين شركات سياحة وسفر ومؤسسات متخصصة في العمل السياحي.

رئيس اتحاد غرف الزراعة لـ«الوطن»: لتنشيط عملية تصدير المنتجات الزراعية

الحكومة تمدد تخفيض البدلات على المنتجات الزراعية المصدرة بنسبة ٧٥ بالمئة

| هناء غانم

وافقت رئاسة مجلس الوزراء على عدد من توصيات اللجنة الاقتصادية التي تتعلق بالقطاعات الاقتصادية والصحية وقد شملت القرارات بداية تأييد مقترح اتحاد الغرف الزراعية السورية باستمرار العمل بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /2809/ لعام 2016 المتضمن تخفيض البدلات المترتبة على المنتجات الزراعية المصدرة ذات المنشأ السوري بنسبة 75 بالمئة من التعرفة المرفقية المحددة بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /3697/ لعام 2015، وذلك لمدة عام ميلادي واحد.

وحول ذلك أكد رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو لـ«الوطن» أن موافقة الحكومة ممثلة باللجنة الاقتصادية على تمديد العمل بقرار تخفيض البدلات المترتبة على المنتجات الزراعية المصدرة ذات المنشأ السوري ليس لأول مرة ولن تكون الأخيرة، لافتاً إلى أن هذا القرار يمدد سنوياً منذ نحو 9 سنوات، فالحكومة تسعى في كل عام ومن خلال هذا القرار المهم إلى دعم جميع المنتجات الزراعية التي يمكن تصديرها باعتبار أن تخفيض البدلات هو تنشيط لعملية تصدير الخضر والفواكه السورية التي تتم عن طريق البحر باتجاه الأسواق الخارجية، وتحقق من خلالها دعماً لحلقات الإنتاج ووفورات على كل حاوية لمصلحة المصدر الأمر الذي ينعكس تلقائياً على سعر المنتج الذي يقدمه الفلاح.

كما تم التصديق على العقد المبرم لمصلحة الهيئة العامة لمستشفى الأطفال لتقديم مواد مخبرية لزوم مخبر زرع الخلايا الجذعية الدموية في المشفى بقيمة إجمالية نحو 618 مليون ليرة سورية.

ومن القرارات التي صدرت أيضاً من اللجنة الاقتصادية قرار التصديق على العقد المبرم لمصلحة الهيئة العامة لمشفى البيروني الجامعي بدمشق لتقديم المواد الخاصة بقسم الأشعة في المشفى «أفلام تصوير شعاعية» بقيمة إجمالية قدرها مليار وسبعمئة وأربعة وثلاثون مليوناً وخمسمئة ألف ليرة سورية، وذلك لاستمرار تقديم المشفى خدماته الطبية للمرضى بالشكل الأمثل وبشكل مجاني.